

إجراء قانوني غير مسبق: شكوى جنائية مقدمة في موسكو ضد مقاتلي مجموعة فاغنر شبه العسكرية، نيابةً عن ضحية سورية

أسئلة وأجوبة

15 آذار/ مارس 2021

ما هي الحقائق وراء القضية؟

في 30 حزيران/ يونيو 2017، نُشر مقطع فيديو على شبكة الإنترنت سجله مجهولون، يظهر في مقطع الفيديو - ومدته دقيقتان تقريباً - عدة رجال يتحدثون الروسية ويرتدون زيّاً عسكرياً وهم يقومون بضرب رجل أعزل بشكل عنيف. ولاحقاً في عام 2019، ظهرت مقاطع فيديو جديدة على شبكة الإنترنت تظهر تفاصيل إضافية عن الحادثة: في مقاطع الفيديو الجديدة هذه، يتعرض نفس الرجل الأعزل للضرب والتعذيب ومن ثم يتم قطع رأسه ليتم لاحقاً تقطيع جسده بالكامل وإحراقه. في أوائل شهر تشرين الثاني / نوفمبر 2019، انتشرت مقاطع الفيديو على موقع تويتر، وأدت إلى فتح تحقيق إعلامي على نطاق واسع، لاسيما من قبل الصحيفة اليومية الروسية نوافيا غازيتا، الأمر الذي ساعد بالتعرّف على الضحية، وهو مواطن سوري، بالإضافة إلى التعرف على أحد المشتبه بهم. وهو عضو مزعوم في مجموعة فاغنر، وكذلك تحديد مكان الجريمة: بالقرب من منشأة غاز الشاعر في سوريا.

بعد فترة وجيزة من هذه الاكتشافات الإعلامية، تواصل شقيق الضحية الذي تعرف على شقيقه في أحد مقاطع الفيديو مع المركز السوري للإعلام وحرية التعبير (SCM) مبدئياً استعداده ورغبته للمطالبة بالعدالة لمقتل شقيقه بطريقة وحشية.

وفقاً لأقوال شقيق الضحية، عاد الضحية محمد أ. في آذار/ مارس 2017 إلى سوريا من لبنان، حيث أمضى ما يقارب العام في العمل في مجال البناء. ولدى عودته تم اعتقاله من قبل الجيش السوري ومن ثم نقله إلى قاعدة عسكرية للخضوع لتدريب في الجزء الشمالي من ريف دمشق. وكان شقيقه ما يزال قادراً على التواصل معه والتحدث إليه عندما كان في القاعدة العسكرية، وقد أبلغ الضحية شقيقه أنه سيتم إرساله إلى حمص وبأنه يعتزم الانشقاق عن الجيش السوري. كان ذلك آخر تواصل ولم يسمع عنه مرة أخرى.

على أي أساس قانوني تم تقديم الشكوى في موسكو؟

تم تقديم الشكوى إلى لجنة التحقيق التابعة للاتحاد الروسي، في موسكو، عملاً بالمادة 141 من قانون الإجراءات الجنائية للاتحاد الروسي.

وكانت هناك محاولة سابقة لفرض فتح تحقيق قضائي في وفاة محمد أ. في تشرين الثاني/ نوفمبر 2019 من قبل صحيفة نوافيا غازيتا، التي قدمت مضمون تحقيقها والمقال الذي نُشر في 20 تشرين الثاني/ نوفمبر 2019 إلى لجنة التحقيق. وقد تم تجاهل هذا الطلب.

الشكوى المقدمة من قبل شقيق الضحية محمد أ. تطالب بالشروع في التحقيق في مقتل شقيقه، فضلاً عن ارتكاب جرائم حرب محتملة، من قبل المشتبه به الروسي، وهو عضو مزعوم في مجموعة فاغنر الذي تم التعرف عليه بفضل تحقيق صحيفة نوافيا غازيتا.

تتمتع المحاكم الروسية بالولاية القضائية على هذه الشكوى وفقاً للمادة 12 من القانون الجنائي للاتحاد الروسي، والتي تنص على أن مواطني الاتحاد الروسي الذين ارتكبوا جرائم خارج الاتحاد الروسي ضد المصالح المحمية بموجب القانون "يخضعون للمسؤولية الجنائية وفقاً للقانون، ما لم يصدر قرار من محكمة دولة أجنبية بشأن هذه الجريمة فيما يتعلق بهؤلاء الأشخاص". "يتحمل جنود الوحدات العسكرية التابعة للاتحاد الروسي الموجود خارج حدود الاتحاد الروسي المسؤولية الجنائية عن الجرائم التي ارتكبوها على أراضي الدول الأجنبية بموجب هذا القانون، ما لم تنص الاتفاقيات الدولية للاتحاد الروسي على خلاف ذلك".

ما هي مجموعة فاغنر؟

إن ما يسمى بـ "مجموعة فاغنر"، وهي رابطة غير رسمية تتألف في الغالب من أفراد روس خاضعين لـ "السيطرة الفعالة" للاتحاد الروسي، كانت نشطة لعدة سنوات في العمليات القتالية في مناطق مختلفة وهي معروفة بارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان ضد المدنيين، وباستخدام بقسوة المفرطة في بعض الأحيان. في الواقع، نفذت المجموعة العديد من الهجمات على المنشآت المدنية والبنى التحتية في العديد من البلدان، بما في ذلك الهجمات المسلحة للاستيلاء على حقول الغاز والنفط في سوريا واستهداف الوحدات العسكرية في شرق أوكرانيا أثناء القتال نيابة عن ما يسمى بجمهورية دونيتسك ولوهانسك الشعبية. علاوة على ذلك، شاركت المجموعة بنشاط في الأعمال العدائية، أو ساهمت في العمليات العسكرية وفي تدريب المقاتلين في ليبيا والسودان وجمهورية إفريقيا الوسطى. على الرغم من أن القانون الروسي يحظر المرتزقة، ويحظر تنظيم الشركات العسكرية الخاصة، كذلك على الرغم من إنكار المسؤولين الروس لوجود المجموعة، فإن عدد أعضاء هذه المجموعة لا يقل عن 2500، بل وقد يصل إلى 5000 مقاتل.

إن الوضع القانوني الغامض لمجموعة فاغنر بموجب القانون الروسي وإنكار الروابط الواقعية التي تشير إلى اعتمادها الكامل على السلطات الروسية، هو وسيلة لروسيا للتوصل من المسؤولية الدولية عن الجرائم التي ارتكبتها وبرتكبتها أعضاء هذه المجموعة.

لماذا هذه الشكوى مهمة أو ما مدى أهميتها؟

منذ عام 2011، يعمل النشطاء السوريون وضحايا الفظائع التي ارتكبتها جميع أطراف النزاع في سوريا بلا كلل سعياً للحصول على المساءلة.

في انتفاضة أدت إلى ما يقرب من 10 سنوات من الصراع، يجد الضحايا وعائلاتهم سبيل محدود للحصول على العدالة والإنصاف. سوريا لم تصادق على نظام روما الأساسي، وعلى الرغم من المحاولات للحصول على قرار من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة لإحالة الوضع إلى المحكمة الجنائية الدولية، إلا أن استخدام روسيا والصين المتكرر لحق النقض (الفيتو) منع المحكمة الجنائية الدولية من فتح تحقيق بشأن سوريا.

مع انعدام وجود احتمال حقيقي للعدالة المستقلة والمساءلة داخل سوريا بإغلاق الطريق إلى المحكمة الجنائية الدولية، توجه الضحايا السوريين إلى دول - مثل ألمانيا والسويد وفرنسا وإسبانيا - للتحقيق في القضايا بناءً على ما يُعرف بالولاية القضائية "خارج الحدود الإقليمية". ومنذ عام 2012، عمل محامون سوريون وأفراد ومنظمات، وكذلك منظمات دولية لحقوق الإنسان على إطلاق قضايا في هذه البلدان لفتح تحقيقات في جرائم التعذيب والجرائم ضد الإنسانية و/أو جرائم الحرب.

فيما استهدفت السلسلة الأولى من الشكاوى التتديد بجرائم النظام السوري، كذلك ركز العمل مؤخراً على بناء قضايا ضد أعضاء الجماعات المسلحة غير الحكومية المتورطة في ارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان ضد السكان السوريين/ الشعب السوري.

إن مسؤولية روسيا من خلال تدخلها العسكري المباشر، وكذلك من خلال الاستعانة بمصادر خارجية لأعمال العنف كـ "مجموعة فاغنر"، لم يتم تناولها من قبل أي محكمة قانونية حتى الآن.

هي الخطوات اللاحقة؟

وفقاً لقانون الإجراءات الجنائية للاتحاد الروسي، يجب على لجنة التحقيق الرد على الشكاوى في غضون ثلاثة أيام من تاريخ تقديمها. مع إمكانية تمديد هذه الفترة إلى 10 أيام، وتم إلى 30 يوماً بناءً على طلب المحقق المعين. وإن استجابة أو عدم استجابة لجنة التحقيق تلعب دوراً كبيراً في تحديد خطواتنا وإجراءاتنا اللاحقة.